التعليم العالي في المملكة العربية السعودية 1998 - 2008: نحو بناء مجتمع المعرفة

محمد بن عبدالعزيز العوهلي[1]
عبدالمحسن بن سالم العقيلي[2]

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى رصد مسيرة التعليم العالي في المملكة خلال عقد (1998 - 2008) ودراسة وتحليل التحديات والإنجازات التي حققها قطاع التعليم العالي في هذه الفترة. وقد وظفت الورقة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة البيانات والمعلومات ودراسة القضايا التي تناولتها. وهي تستعرض تطور مسيرة التعليم العالي في المملكة من خلال عرض التغيرات العالمية، وتوصيف التحديات الإقليمية والعربية، ودراسة التغيرات والتحديات الوطنية. تقدم الورقة خلفية وصفية للمملكة من الناحية الجغرافية والسكانية وتجاذبها مع ظروف العرض والطلب. يلي ذلك شرح للإستراتيجية التي استجابت بواسطتها الوزارة لهذه التغيرات والتحديات، وذلك من خلال طرح مجموعة من الخطط والبرامج والمبادرات والمشروعات القصيرة المدى والبعيدة. وقد تمكنت الوزارة بهذه الخطط والمبادرات من التغلب على هذه التحديات تدريجيا وتحويلها إلى برامج ومشروعات منتجة لتحقيق إنجازات على أصعدة ومحاور متعددة يبينها عدد من مؤشرات قياس الأداء لعمليات التطوير. كما تستعرض الورقة مجموعة من المؤسسات والمراكز والهيئات التي انبثقت عن الاستراتيجية التطويرية إضافة إلى البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها، مع ذكر مؤشرات قياس الأداء لفعالية هذه البرامج في تطوير منظومة التعليم العالي ورفع مستويات الجودة والتميز فيها.

أولاً: المقدمة

يشهد التعليم العالي في العقد الحالي حراكا واهتماما كبيرين على مختلف الأصعدة العالمية والعربية حيث تقوم هيئات عالمية عديدة (مثل مراكز التخطيط الاستراتيجي، وهيئات الاعتماد الأكاديمي، ومنظمات ضمان الجودة،...) في البحث عن أنجح الاستراتيجيات والأساليب المناسبة لتطوير التعليم

[1] وزارة التعليم العالي - المملكة العربية السعودية، بريد الكتروني: mohali@mohe.gov.sa
[2] وزارة التعليم العالي - المملكة العربية السعودية.

الجامعي باتجاه يتماشى مع الأشكال والنظم المتقدمة، واستخدامها في هيكلة مؤسسات التعليم العالي وجعلها عنصرا فاعلا في بناء مجتمع المعرفة، وتطوير البحث العلمي، وتجويد العملية التعليمية، وخدمة المجتمع وتنميته من خلال الموازنة بين متطلبات العولمة في القرن الحادي والعشرين وحاجات الأفراد والمجتمع المحلي. ويعد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية جزءا من هذا الحراك التطويري تأثرا وتأثيرا، حيث يجتاز قطاع التعليم العالي السعودي مرحلة تطويرية كبيرة في الشكل والمضمون والكم والكيف هادفا لتوظيف أحدث التوجهات العالمية في أدبيات التعليم العالي والمتمثلة في بناء مجتمع المعرفة وتطوير اقتصاد معرفي منتج. وقد طالت حركة التحديث والتطوير الهياكل والبنى وفلسفات الأداء وتوجهاته ومكونات البرامج البحثية والعلمية والتعليمية والتطويرية، والتوسع في إنشاء عدد من الجامعات والكليات في مختلف المناطق والمحافظات، إضافة إلى إعادة هيكلة عدد كبير من الأقسام والتخصصات لتصبح متناغمة مع متطلبات التنمية الوطنية الشاملة واحتياجات سوق العمل وربط كل ذلك بقضايا الجودة والنوعية والمعيارية. ولعل هذا النمو والتطور المتسارعين في منظومة التعليم العالي وما يحيط بهما من عوامل وتغيرات تنعكس بالضرورة على مختلف مؤسسات التعليم العالي – سواء في أدوارها أو مدخلاتها أو عملياتها أو مخرجاتها – يحتم صياغة استراتيجية علمية شاملة لتطوير مؤسسات التعليم العالي، من أجل ضبط عمليات التطوير ومسارها وتجويدها وقياس المستوى المتوقع للأداء الذي يجب أن تلتزم به المؤسسة التعليمية لكي تحقق قدرا من الجودة والتميز. ويشير تقرير صادر عن البنك الدولي بعنوان «بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي» (2002) إلى أن التعليم العالي ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرين يواجه تحديات غير مسبوقة ناجمة من تأثيرات العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، ومن أهمية المعرفة المتعاظمة باعتبارها دافعا للنمو. غير أن ثمة فرصا تنبثق من هذه التحديات، حيث إن دور التعليم عموما والتعليم العالي خصوصا، يبدو أشد تأثيرا من أي وقت مضى في بناء اقتصاديات المعرفة والمجتمعات ذات التوجه المعرفي. كما أن للتعليم العالي دورا محوريا في عملية خلق القدرة الفكرية التي يعتمد عليها إنتاج المعرفة وتوظيفها، بالإضافة إلى تعزيز ممارسات التعلم المستمر لتجديد معارف الأفراد ومهاراتهم. وفي الوقت نفسه تظهر أنماط جديدة من مؤسسات التعليم العالي وأشكال جديدة من التنافس تحث المؤسسات التقليدية على مسارعة الخطى في تغيير أساليب عملها وأدائها والإفادة من الفرص الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

استجابةً لهذه التطورات وتناغماً معها، اتجهت بعض الدول إلى تنفيذ تحولات مهمة في نظم تعليمها العالي، ومنها تغيير أساليب التمويل والإدارة والتمايز المؤسسي وإيجاد آليات التقويم والاعتماد وإصلاح المناهج والابتكارات التكنولوجية. غير أن التقدم كان متفاوتا وغير منتظم وبقيت التباينات الحادة موجودة بين نظم التعليم العالي في البلدان النامية ونظم التعليم العالي في الدول المتقدمة والصناعية. ويوضح التقرير أن معظم الدول النامية والمتحولة تستمر في خوض الصراع ضد المصاعب الناجمة من ردود الفعل غير الملائمة تجاه التحديات القائمة. ومن القضايا التي لم تحل بعد، توسيع رقعة تغطية التعليم العالي بطريقة مستدامة، وتقليص عدم تكافؤ الفرص في مساحات القبول، وتحسين الجودة والملاءمة التعليمية، واعتماد البنى والممارسات الإدارية الفعالة. ومع أن معدلات الالتحاق بالتعليم العالي قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في كل بلدان العالم النامي إلا أن هوة الالتحاق بين معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية قد توسعت. وفي العديد من البلدان تمنع ممارسات نماذج الحكم والإدارة المتحجرة

مؤسسات التعليم العالي من تبني التغيير ووضع الإصلاحات والابتكارات موضع التنفيذ.

ويمضي التقرير في التأكيد على أنه في هذا السياق تواجه الدول النامية والمتحولة مهمة مزدوجة: فمن جهة هناك حاجة ملحة للتغلب على المشكلات القائمة التي تكتنف نظم تعليمها العالي، مثل رقعة التغطية، والتكافؤ، والجودة، والإدارة، ومن جهة أخرى، فإن البلدان المذكورة معرضة – كالبلدان الصناعية – للتحديات الجديدة المنبثقة عن عملية بناء الاقتصاديات القائمة على المعرفة والمجتمعات الديمقراطية. أما القلق الرئيس فيتمثل في مدى استطاعة البلدان النامية والمتحولة تكييف نظم التعليم العالي لديها وتشكيلها لتجابه بنجاح هذا المركب من التحديات القديمة والجديدة.

وتنظر هذه الورقة إلى مجتمع المعرفة بوصفه منظومة متكاملة (اقتصاد المعرفة أحد مكوناتها) تأخذ في حسبانها إنتاج المعرفة واستخدامها في كافة المجالات والتخصصات العلمية والطبية والهندسية والإنسانية والاجتماعية، أي الاهتمام بنوعي المعرفة التي أشار إليهما إلس وروبرتز (Else and Roberts, 2000): المعرفة الجديدة أو آخر ما توصل إليه العلم الحديث (Frontier knowledge) والتي يتم إنتاجها من خلال البحث والتطوير والابتكار، والمعرفة المتحولة/المنقولة (Transferable Knowledge) والتي تعنى بالمعارف الإنسانية والاجتماعية والتي تنقل من جيل لآخر. ويؤكد بكري (2008) أن هناك خمسة محاور ينبغي أخذها في الاعتبار عند بناء منظومة مجتمع المعرفة، وهي:

- **محور الاستراتيجية** والذي يعمل على بناء الخطط اللازمة.
- **محور التقنية** والذي يهتم بالتقنيات التي نحتاج إليها أو تلك التي يمكن أن نستفيد منها.
- **محور المؤسسات** العاملة في المجالات المعرفية المختلفة، وتشمل مؤسسات التعليم والبحث العلمي والإبداع والابتكار، والمؤسسات الإعلامية، ومؤسسات تقديم المنتجات والخدمات التي تستخدم المعرفة المتجددة.
- **محور البيئة المعرفية** التي يجب أن تسهم في تفعيل نشاطات دورة المعرفة والاستفادة منها، لا أن تكون عائقا أمامها.
- **محور دورة المعرفة**، وهو يتوسط المحاور السابقة، ويشمل: توليد المعرفة، ونشرها، وتوظيفها؛ مما يحقق التنمية المستدامة.

ويشير القطب (2008) إلى أن فلسفة التميز في التعليم الجامعي تقوم على الأركان التالية:

- النظرة النقدية التحليلية الشاملة لواقع التعليم الجامعي في علاقاته البينية وعلاقته بالواقع الاجتماعي بتغيراته وأزماته وفي حركته نحو المستقبل.
- رسم المسارات المنهجية التي ينبغي أن يسير فيها التعليم الجامعي والتي يتم استشرافها من مواضع التميز في الخبرات والتجارب والنماذج العالمية.
- رصد المبادئ والمعايير التي يتبناها التعليم الجامعي والغايات التي يتوجب أن يحققها في حركته المستقبلية.
- إعادة طرح رؤى تنظيمية جديدة ومتميزة للتعليم الجامعي، تتخطى العقبات والأزمات الحالية، وتنطلق من التجارب العالمية، وتعتمد الخصائص والسمات الوطنية كآليات دينامية دافعة لها ومؤكدها لوجودها.

1. هدف الورقة

تهدف هذه الورقة إلى رصد مسيرة التعليم العالي في المملكة خلال عقد من الزمن في الفترة بين 1998 ـ 2008م ودراسة وتحليل التحديات والإنجازات التي حققها قطاع التعليم العالي في هذه الفترة، حيث تحرص المملكة العربية السعودية على بناء مجتمع المعرفة وإنشاء اقتصاديات تقوم على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة في تطوير منظومة التعليم العالي في كافة المجالات. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الورقة إلى عرض أهم ملامح استراتيجية الوزارة في تطوير منظومة التعليم العالي الجامعي في المملكة، وبيان أبرز مؤشرات الإنجاز المتصلة بمحاور الاستراتيجية.

2. أسئلة الورقة

تنطلق هذه الورقة من سؤال مركزي، وهو: ما أهم ملامح مسيرة التعليم العالي في المملكة خلال الفترة 1998 ـ 2008م؟ وما أهم محاور الاستراتيجية المتبعة في تطوير منظومة التعليم العالي في المملكة؟ وينبثق عن هذا السؤال المركزي سؤالان آخران، وهما:

- ما أهم البرامج والخطط التطويرية المنضوية تحت المسار قصير المدى من الاستراتيجية؟
- ما أهم البرامج والخطط التطويرية المنضوية تحت المسار طويل المدى من الاستراتيجية؟

3. منهجية الورقة

وظفت الورقة المنهج الوصفي التحليلي في معالجة البيانات والمعلومات ودراسة القضايا التي تناولتها، وهو منهج لا يقف عند مجرد الوصف للبيانات والمعلومات؛ بل يمتد لتفسيرها وتحليلها لاستنباط أبرز المؤشرات والدلالات.

كما تقوم منهجية العرض والتناول في الورقة على تقسيمها إلى أربعة أقسام على النحو الآتي:

التغيرات العالمية: ويتناول المتغيرات التي يواجهها قطاع التعليم العالي عالميا.

الخلفية الوصفية العامة حول المملكة: ويقدم معلومات وصفية عن المملكة من الناحية الجغرافية والسكانية والنمو في التعليم العالي وظروف العرض والطلب.

المتغيرات والتحديات المحلية: معرفة التغيرات والتحديات المؤثرة في التعليم العالي محليا.

استجابة الوزارة للتغيرات: استعراض المبادرات والخطط والأسلوب الذي اتخذته الوزارة في الاستجابة أو التعامل مع التغيرات المتنوعة، ومنها طرح البرامج التطويرية داخل الوزارة وفي مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من الفرص المتاحة وتخفيف الضغوطات.

ثانياً: التغيرات العالمية التي تواجه التعليم العالي

من أهم التغيرات العالمية التي تواجه التعليم العالي ما يلي (تقرير البنك الدولي، 2002، عمار، 2006) (Cooke, 2002, Frank & Richard, 2004):

1. مرت المجتمعات البشرية بتحولات كبيرة من المجتمع الزراعي إلى المجتمع الصناعي وصولاً إلى مجتمع المعرفة الذي يعني التركيز على إنتاج المعرفة ونشرها واستخدامها في الأنشطة

الإنتاجية والخدمية المختلفة،

2. تعاظم وتطور أدوار القطاعات الخدمية في مسايرة هذه التحولات،
3. تطور وظيفة التعليم العالي، كقطاع خدمي، في وسائله وآلياته للتجاوب مع هذه التحولات،
4. نوعية تأهيل أفراد المجتمع والدور المحوري الذي يؤديه التعليم العالي بتأهيل الكفاءات وتمكينها من المعلومات والمهارات والمعرفة التطبيقية، بالإضافة إلى نوعية برامج التعليم العالي وجودتها،
5. كيفية تحويل المعرفة إلى استثمار يعود بالنفع على الاقتصاد من خلال توظيف الأفكار الحديثة، مثل الحدائق العلمية، وحاضنات التقنية، والملكية الفكرية، والريادة العالمية، الخ.
6. إعادة هيكلة الجامعات لخططها وبرامجها وأساليب تقديمها لتزويد طالب اليوم بالمعرفة والمهارات اللازمة التي تمكنه من الدخول في سوق العمل المعتمد على اقتصاديات المعرفة،
7. رفع الطاقة الاستيعابية للقبول مع تنامي الطلب الاجتماعي على التعليم العالي ارتباطاً بالانفجار السكاني العالمي،
8. بروز مفاهيم جديدة في أدبيات التعليم العالي تتبناها المنظمات الدولية وتستجيب لها السياسات المحلية. فعلى المستوى الكمي هناك مفاهيم مثل: حق التعليم، والتعليم للجميع، وتكافؤ الفرص، وعلى المستوى النوعي هناك مفاهيم مثل: الجودة، والاعتماد الأكاديمي، والعائد من التعليم، والتكلفة، والوظيفة التنموية للتعليم، والكفاءة الداخلية، والكفاءة الخارجية،
9. ظهور أشكال الاتصال المعاصر والتقدم السريع في عالم التقنية والتوجه الجارف نحو العولمة ودخول الإنترنت، وما صاحب ذلك من استحداث صيغ تعليمية جديدة، مثل التعليم عن بعد، والتعلم الإلكتروني، والجامعات الافتراضية،
10. تنويع مصادر التمويل لمؤسسات التعليم العالي،
11. التركيز على المواءمة مع احتياجات سوق العمل،
12. إدارة مؤسسات التعليم العالي وتمايزها ونوعية البرامج،
13. تعزيز الجودة بمستوياتها المختلفة في التعليم العالي،
14. التعامل مع هذه المتغيرات وغيرها يتطلب اعتمادات ونفقات مالية كبيرة وكوادر بشرية مؤهلة.

ثالثاً: الخلفية الوصفية العامة حول المملكة

هناك مجموعة من الحقائق الجغرافية والسكانية والاجتماعية للخاصة بالمملكة والتي يحسن الإشارة إليها كتمهيد لهذا العرض، ومنها:

1. المساحة الجغرافية للملكة العربية السعودية واسعة ومترامية الأطراف، إذ تبلغ مساحتها مليونين وربع مليون كيلو متر مربع، أي أنها تعادل تقريبا ربع مساحة قارة أوروبا، وأربعة أضعاف مساحة دولة صناعية كبرى كفرنسا،
2. تعد المملكة من أكثر دول العالم نمواً سكانياً، حيث تبلغ نسبة النمو 2.5%،
3. أن النسبة الأكبر من سكان المملكة هم من فئة الشباب؛ حيث يتوزع التركيب العمري للسعوديين على النحو التالي (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2007):

- من 0 إلى 14 عاما يشكلون 40%
- من 15 إلى 24 عاما يشكلون 22%
- من 25 إلى 64 عاما يشكلون 34%
- من 65 عاما فأكثر يشكلون 4%

4. أن التوزيعات الجغرافية للتجمعات السكانية في المملكة واسعة ومتباينة على مساحة تشبه القارة.
5. أن هناك فجوة بين العرض والطلب (عدد خريجي المرحلة الثانوية والمقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم الحالي)، إذ تضاعف عدد خريجي المرحلة الثانوية في الفترة بين عامي 1993 (1413هـ) و2008 (1428هـ) بنسبة 400%.

رابعاً: المتغيرات والتحديات المحلية التي تواجه التعليم العالي

لعل من أهم المتغيرات والتحديات المحلية التي تواجه التعليم العالي ما يلي (Al-Ohali, 2007):

1. إتساع المساحة الجغرافية للملكة، فهي تشبه قارة؛ بل إن مساحتها تقارب ربع مساحة قارة أوروبا،
2. النمو السكاني السريع، حيث تعد المملكة من أكثر دول العالم في نسبة النمو، ومن الأمثلة على ذلك أن عدد المتخرجين من المرحلة الثانوية قد تضاعف عدة مرات خلال 14 عاما؛ إذ زاد عددهم في الفترة بين عامي 1993 (1413 هـ) و2008 (1428هـ) بنسبة 400%.
3. نسبة كبيرة من سكان المملكة هم من فئة الشباب (15 - 24) سنه ممن هم مُهيأون للالتحاق في مؤسسات التعليم العالي.
4. التوزيع الجغرافي الواسع للتجمعات السكانية على مساحة تشبه القارة، واختلاف تركيباتهم وفئاتهم العمرية أضاف عبئًا آخر على مؤسسات التعليم العالي.
5. كان الاقتصاد السعودي أُحادي الجانب يقوم على مصدر شبه وحيد وهو النفط؛ مما يجعل الاقتصاد السعودي عرضة لتغيرات وتحولات متعددة تبعاً للظروف المحلية والإقليمية والدولية.
6. نمو خريجي المرحلة الثانوي واتساع الفجوة بين العرض والطلب بين مخرجات المرحلة الثانوية والمقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي، حيث بلغت مشكلة القبول ذروتها عام 1995 (1415هـ) بسبب نقص بدائل الجامعات وخاصة في مجال التعليم الفني والمهني، وبذلت الحكومة اهتماما كبيرا لحل مشكلة القبول.
7. لظروف اقتصادية ومحلية مختلفة (وخاصة في أعقاب حرب الخليج عام 1991م وتداعياتها الاقتصادية) لم تكن مسيرة النمو في مؤسسات التعليم العالي تسير بمعدلاتها الطبيعية؛ مما سبب بعض الاختناقات والانحسار في تنفيذ بعض برامج خطط الوزارة.
8. تعدد وتنوع جهات الإشراف على مؤسسات التعليم العالي ما فوق الثانوي؛ مما يقلل من فعالية وتكامل وإنتاجية منظومة التعليم العالي.

خامساً: كيف استجابت الوزارة لهذه المتغيرات والتحديات؟

بالرغم من هذه المتغيرات العالمية والتحديات المحلية التي تواجه التعليم العالي إلا أن هناك منجزات واضحة وجلية للجامعات السعودية، من أهمها الجهود التي قامت بها في توفير القوى البشرية للبلاد على مدى 50 عاما الماضية للقطاعين العام والخاص. كما أسهمت الجامعات بالبحوث والدراسات المرتبطة بقضايا التنمية. وفي الاستجابة للمتغيرات العالمية والمحلية السابقة، لم تتعامل الوزارة والجامعات مع قضايا التعليم العالي تعاملا مرتجلا، بل تعاملت معها انطلاقا من منهجية علمية متكاملة تتكون من عدة ركائز، من أهمها: مراعاة الأهداف والسياسات والبرامج التي جاءت في خطط التنمية الخمسية للدولة، والإفادة من التجارب الدولية في تطوير منظومة التعليم العالي عبر مجموعة من البرامج والإجراءات، والخطط القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى؛ أي أن هناك مسارين في عملية التطوير:

- **مسار قصير المدى**: تم التركيز فيه على قضايا القبول والاستيعاب، والمواءمة مع سوق العمل.
- **مسار طويل المدى**: تم فيه مواصلة الاهتمام بقضايا القبول والمواءمة، بالإضافة إلى قضايا: الجودة، تنويع مصادر الدخل، البحث العلمي، الابتعاث، تحديث التنظيمات الإدارية في التعليم العالي، الشراكات الدولية، التخطيط الاستراتيجي.

وقد تميزت المبادرات والخطط والبرامج التطويرية بالسمات والمواصفات التالية:

1. التنوع والشمولية لجميع قطاعات التعليم العالي.
2. المرونة في الاستجابة للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.
3. مراعاة احتياجات المجتمع ومواكبة متطلبات التنمية.
4. الاستفادة من التجارب الدولية والتعامل مع العولمة بإيجابية.
5. إيجاد بيئة تنافسية بين الجامعات وتقديم الدعم اللازم لتعزيز الإبداع والتميز فيها.
6. تحقيق معايير الجودة الشاملة البرامجية والمؤسسية وضمان الوصول إلى أعلى مستوياتها.
7. تمكين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي من الاستفادة فيما بينها من خلال التعلم البيني وجعلها بيئة متعلمة (Learning Organization).

ومن أجل تكوين تصور كلي واضح حول الاستراتيجية المتبعة في تطوير منظومة التعليم العالي في المملكة، بما يتضمنه كلا المسارين من خطط ومبادرات، فسوف يتم التعامل مع أسئلة الورقة بوصفها سؤالا مركزيا شاملاً بما يتيح للقارئ تلمس المكونات الرئيسة لهذه الاستراتيجية. وقد اعتمدنا في كتابة هذا الجزء من الورقة على عدد من التقارير التي أنجزتها الوزارة في سنوات مختلفة مثل (وزارة التعليم العالي، 2006، 2007، 2008، 2009). ولأغراض تنظيمية ومنهجية تتصل بطبيعة هذه الورقة، فقد تم استعراض هذه المبادرات والخطط من خلال توزيعها على المحاور التالية:

1. القبول والاستيعاب
2. المواءمة مع احتياجات التنمية وسوق العمل
3. الجودة
4. تنويع مصادر التمويل
5. البحث العلمي

6. الابتعاث
7. تحديث التنظيمات الإدارية في التعليم العالي
8. الشراكات الدولية
9. التخطيط الاستراتيجي

وبالعودة إلى ما سبق، يمكن تلخيص استجابة الوزارة للمتغيرات والتحديات في مسارين: خطط وبرامج قصيرة المدى، وخطط وبرامج طويلة المدى.

1. محور القبول والاستيعاب

التخطيط القصير المدى:

مع اتساع الفجوة بين العرض والطلب بين مخرجات المرحلة الثانوية والمقاعد المتاحة في مؤسسات التعليم العالي، وتضاعف خريجي الثانوية العامة 400% بين عامي 1993 (1413هـ) و2008 (1428هـ)، بدأت الوزارة سريعا في تنفيذ المبادرات التالية:

أ. تقليص الفجوة بين العرض والطلب من خلال زيادة فرص القبول في الجامعات ورفع الطاقة الاستيعابية لها مما نتج عنه ما يلي:

1) زيادة القبول في الجامعات الحكومية والأهلية من 68000 مقعد دراسي في الجامعات عام 2004 (1424هـ) (قبل انضمام كليات البنات والمعلمين لوزارة التعليم العالي) إلى ما يقارب 205،000 مقعد عام 2008 (1429هـ) بزيادة قدرها 201%،
2) بلغ عدد المقبولين خلال الفصل الدراسي الأول من العام 2008 (1429هـ) في جميع مؤسسات التعليم العالي (بما فيها الجامعات) 250،000 طالب وطالبة،
3) بلغت نسبة ما تم استيعابه في الجامعات هذا العام (2008م) 88 % من إجمالي خريجي المرحلة الثانوية، وتعد هذه النسب من أعلى نسب القبول على المستوى العالمي،
4) بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلية سبع جامعات، وعشرين (20) كلية. وبلغ مجموع ما تم منحه من تصاريح أولية لإنشاء كليات أهلية أكثر من ماية تصريح. ورصدت عشرة آلاف منحة دراسية تقدم للطلاب والطالبات المتميزين في الجامعات والكليات الأهلية.

ب. التوسع في كليات المجتمع، يعود إنشاء هذه الكليات غالباً إلى أهمية تنويع برامج التعليم العالي لتلبية احتياجات المجتمع وخطط التنمية من الكفاءات البشرية المؤهلة. وتتميز كليات المجتمع بأنها تركز على التحصيل الأكاديمي والتدريب التعاوني أثناء الدراسة في التخصصات التطبيقية والمهنية التي يتطلبها سوق العمل، مثل تخصصات العلوم الطبية التطبيقية المساعدة، وتقنية الحاسبات والشبكات، وفني مختبرات الأحياء والكائنات الدقيقة، واللغة الإنجليزية، والتسويق، والإدارة المالية، والمحاسبة، ونحوها. وقد صممت بعض برامجها بالتنسيق مع الغرف التجارية.

وتتضمن كليات المجتمع برنامجين رئيسين:

1) البرامج التأهيلية، وهي تهيئ خريجي المرحلة الثانوية للالتحاق بسوق العمل في مجالات إنتاجية وترسخ اكتساب المهارات عن طريق البرامج التدريبية.
2) البرامج الانتقالية، توفر فرصة لإكمال التعليم الجامعي للمتفوقين منهم.

ج. تطوير برامج ودبلومات تطبيقية والتي تقدمها الجامعات من خلال عمادات خدمة المجتمع وكليات الدراسات التطبيقية، وأهم ما يميز هذه البرامج والدبلومات ما يلي:

1) أنها مصممة وفقاً لاحتياجات سوق العمل.
2) أنها تركز على الجوانب المهارية والتطبيقية.
3) أنها متنوعة بحيث تقبل خريجي الثانوية العامة وخريجي الجامعات من التخصصات النظرية وتعيد تأهيلهم بما يتوافق مع الفرص الوظيفية المطروحة في القطاعين العام والخاص.

د. إنشاء برامج للتعليم الموازي في الجامعات لاستيعاب الطلاب الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالأقسام والبرامج الصباحية (العادية)، بحيث تقدم برامج التعليم الموازي بنفس جودة البرامج الأساسية مع اختلاف في التوقيت فقط؛ إذ إنها تقدم في الفترة المسائية.

التخطيط طويل المدى:

ويركز على استكمال النمو في الجوانب التالية:

- النمو الجغرافي
- النمو الكمي
- النمو الكيفي

كما تمحور التخطيط طويل المدى على تطوير عناصر البيئة الأكاديمية والمتمثلة فيما يلي:

- البيئة التعليمية
- عضو هيئة التدريس
- الطالب
- البرامج والخطط التعليمية

كما شمل التطوير الجناحين اللذين يلحق بهما التعليم العالي، وهما:

- الجامعات وكليات التعليم العالي الحكومية
- الجامعات وكليات التعليم العالي الأهلية

ويشمل التخطيط طويل المدى مجموعة من الخطط الاستراتيجية والبرامج والمشروعات، مثل:

أ. استكمال تحقيق نمو كمي كيفي كبير في مؤسسات التعليم العالي، من أبرز مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

1) إنشاء اثنتي عشرة (12) جامعة حكومية جديدة، جميع كلياتها علمية تطبيقية تغطي تخصصات مختلفة مثل العلوم الصحية بفروعها المتنوعة (الطب، طب الأسنان، الصيدلة، العلوم الطبية التطبيقية، التمريض)، بالإضافة إلى كليات الهندسة، والحاسب الآلي، وتقنيات الأعمال؛ وبذلك أصبح عدد الجامعات الحكومية إحدى وعشرين (21).
2) خلال 4 سنوات زاد عدد الجامعات من 8 إلى 20 جامعة، وستنتقل الدراسة في غضون العامين القادمين في المدن الجامعية الجديدة، وذلك إلى الجامعات التالية: جامعة جازان، جامعة نجران، جامعة الباحة، جامعة تبوك، جامعة الجوف، جامعة الحدود الشمالية، بالإضافة إلى كليات في محافظات أخرى.
3) بلغ عدد الكليات الجامعية (423) كلية تغطي (76) محافظة، وكانت تغطي في السابق (16) محافظة، ويدرس بها الآن قرابة (700) ألف طالب وطالبة.

4) كما بلغ عدد الكليات المعتمدة في الجامعات الجديدة (190) كلية، يدرس في الكليات القائمة منها ما يزيد على (170 ألف طالب وطالبة)
5) بلغ عدد الجامعات الأهلية (7)، والكليات الأهلية (20) احتوت على تخصصات علمية وتطبيقية في مختلف المجالات.
6) تم منح أكثر من مئة تصريح أولي لإنشاء كليات أهلية جديدة. وخلال عام 2008 (1429/1428هـ) تم إصدار 9 تراخيص نهائية، 19 ترخيصاً مبدئياً، 6 تراخيص اعتماد عام، 10 تراخيص خاصة. نتيجة لهذا التوسع في التعليم الجامعي فقد ارتفع عدد الكليات كما في الجدول رقم 1:

جدول 1: مؤشرات النمو في الجامعات والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي

	الوحدة	2003/2002 (1424/23هـ)	2008 (1429 هـ)*	
1	الجامعات الحكومية	الإجمـالي	جميع الكليات التابعة لوزارة التعليم بعد إلحاق كليات المعلمين والبنات والكليات الصحية	نسبة النمو بين فترتي المقارنة
2	الكليات الجامعية	8	20	150%
3	كليات الطب	199	423	113%
	كليات طب الأسنان	7	19	171%
	كليات الصيدلة	3	11	267%
	كليات العلوم الطبية التطبيقية	3	13	333%
	كليات الصحة العامة والمعلوماتية الصحية	3	24	700%
	كليات التمريض	0	1	-
	الكليات والمعاهد الصحية	0	5	-
	كليات الهندسة	0	50	-
	كليات العلوم	7	26	271%
	كليات الحاسب الآلي	7	27	285%
	كليات المجتمع	3	18	500%
4	المستشفيات التعليمية (المعتمدة في ميزانية الجامعات)	20	52	160%
5	جامعات أهلية	3	12	300%
6	كليات أهلية	1	7	600%
7	المستجدون في الجامعات والكليات الحكومية والأهلية التابعة لوزارة التعليم العالي	4	20	400%
		**67.855	205.000	201%

* بيانات بعد إلحاق كليات المعلمين والبنات بالوزارة بتاريخ 2007/6/21 (1428/6/5هـ)، وكذلك الكليات الصحية.
** هذه الإحصائيات لا تشمل المستجدين والمستجدات في كليات المعلمين وكليات البنات التي لم تكن تتبع لوزارة التعليم العالي آنذاك.

وقد خصصت لهذه الكليات كل الاعتمادات المالية اللازمة للإنشاء والتجهيز، كما اعتمدت وظائف المعيدين وأعضاء هيئة التدريس التي تحتاجها.

ب. إستكمال خطط نشر التعليم الجامعي في مناطق المملكة ومحافظاتها المختلفة وتيسير فرص التعليم الجامعي لجميع الطلاب والطالبات في مناطقهم تمشياً مع خطط التنمية، ومن أهم مؤشراته:

1) زيادة عدد المناطق التي تتوافر فيها فرص التعليم الجامعي من 9 مناطق إلى 13 منطقة إدارية.

2) زيادة عدد المحافظات إلى 76 محافظة.

3) زيادة عدد الكليات الجامعية في مناطق المملكة من 199 كلية إلى 423 كلية.

4) نسبة النمو في القطاعات المختلفة:

- في الجامعات الحكومية 150%
- في الجامعات الأهلية 600%
- في الكليات الجامعية 113%
- في الكليات الأهلية 400%
- في الطلاب المستجدين 201%

جدول 2: الانتشار الجغرافي للكليات في مناطق المملكة المختلفة

	الوحدة	2003/2002 (1424/23هـ)	2008 *(1429/12)	
		الإجمالي	جميع الكليات التابعة لوزارة التعليم بعد إلحاق كليات المعلمين والبنات	نسبة النمو بين فترتي المقارنة
1	عدد المناطق التي توجد فيها مؤسسات تعليم جامعي	13	13	0%
2	عدد المحافظات المشمولة بمؤسسات تعليم عال تابعة لوزارة التعليم العالي	65	76	17%
3	عدد الكليات الجامعية في المناطق	199	423	113%
4	الرياض	46	105	128%
	مكة المكرمة	42	74	76%
	المدينة المنورة	15	33	120%
	القصيم	15	28	87%
	المنطقة الشرقية	26	49	88%
	عسير	18	38	111%
	حائل	5	12	140%
	تبوك	5	12	140%
	الباحة	6	12	100%
	الحدود الشمالية	4	12	200%
	الجوف	7	21	200%
	جازان	7	14	100%
	نجران	3	13	333%

* بيانات بعد إلحاق كليات المعلمين والبنات بالوزارة بتاريخ 2007/6/21، وكذلك الكليات والمعاهد الصحية بشهر صفر 1429هـ

2. محور المواءمة مع احتياجات التنمية وسوق العمل

من أهم مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

أ. قامت وزارة التعليم العالي بالتنسيق مع الجامعات على إعادة هيكلة الكليات والبرامج والتخصصات، ومن أهم مؤشراته:

1) تقليص القبول في بعض الأقسام، أو دمج أقسام قائمة، أو فصل بعضها عن بعض، أو تحويل بعضها إلى كليات أو قصر الدراسة فيها على الدراسات العليا، أو إيقاف بعض الأقسام، وكل ذلك في ضوء احتياجات سوق العمل. وأصبحت نسبة المقبولين لهذا العام (2008م) في تخصصات مرتبطة بسوق العمل (82,73%).

2) قصر افتتاح الكليات والأقسام الجديدة على التخصصات المطلوبة في سوق العمل مثل التخصصات الطبية والهندسية وعلوم الحاسب الآلي والمعلومات والعلوم الطبيعية؛ فجميع الكليات التي تم افتتاحها مؤخراً (وعددها 104) كانت تخصصاتها ضمن التخصصات المرتبطة بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة المقبولين في تخصصات مرتبطة بسوق العمل الى 85،57% للطلاب و70،21% للطالبات في الكليات الحكومية والأهلية التابعة لوزارة التعليم العالي.

ب. التوسع في التعليم العالي الأهلي الذي يعد رافداً نوعياً لتحقيق سياسات المواءمة مع احتياجات التنمية وسوق العمل؛ حيث نصت لائحة التعليم العالي الأهلي على اشتراط أن تكون تخصصات الكليات الأهلية موائمة لاحتياج السوق. وفي ضوء ذلك تركزت التخصصات في التعليم الجامعي الأهلي على تخصصات صحية وتطبيقية وهندسية وحاسوبية وإدارية ترتبط بنسبة 100% باحتياجات سوق العمل.

ج. مشروع خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي الذي يعد مشروعاً نوعياً لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل؛ حيث يقتصر الابتعاث على تخصصات علمية وتطبيقية مرتبطة باحتياجات التنمية بنسبة 100%.

3. محور الجودة

ومن أهم مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

أ. العمل على مراجعة الخطط والمناهج في ضوء ربط التعليم بالمخرجات أو ما يسمى بالتعلم المبني على النواتج (Outcome based learning). وهذا توجه حديث بدأت أغلب الجامعات العالمية بالتركيز عليه لما له من أهمية في تحسين جودة المخرجات وهو ينسجم مع التوجه الآخر في التعليم الجامعي والمسمى بالتعلم المبني على المشكلات (Problem based learning). ومن أهم مؤشراته:

1) قام عدد من الجامعات بمراجعة خطط ومناهج بعض الأقسام وتم تطويرها وفقاً لأحدث الاتجاهات العالمية واحتياجات التنمية وسوق العمل؛ مما رفع نسبة المقبولين في تخصصات يحتاجها سوق العمل إلى ما يزيد على 82،73%).

2) تم ربط جميع خطط ومناهج الجامعات والكليات الحكومية والأهلية الجديدة باحتياجات التنمية وسوق العمل بنسبة 100%.

3) ربطت خطط ومناهج كليات المجتمع باحتياجات سوق العمل بالتنسيق مع الغرف التجارية.

ب. تطوير نوعية مخرجات التعليم الجامعي من خلال خطة بمسارين:

1) مسار أكاديمي تخصصي يعنى بتأهيل الطلاب في مجال تخصصهم.

2) مسار مهاري عملي يركز على تنمية مهارات الطلاب في الاتصال واستخدام التقنية والمهارات الشخصية وذلك عن طريق التعرف على المهارات التي تتضمنها برامج الجامعات المرموقة وبعض الجامعات التطبيقية في الدول المتقدمة، إضافة لربط الطلاب ببيئة العمل الحقيقية أثناء الدراسة.

3) ولتحقيق أهداف هذا البرنامج قام عدد من الجامعات بتطبيق برنامج السنة التحضيرية للطلاب (في بعض الجامعات تسمى عمادة) وجعلها إلزامية لبعض التخصصات.

4) أُنشئت مراكز لتنمية وصقل المهارات الشخصية ومهارات الاتصال والبحث والتعلم الذاتي للطلاب والطالبات.

5) عقدت اتفاقيات مع بعض الشركات والمؤسسات لتدريب الطلاب وتنظيم زيارات ميدانية دورية.

ج. رفع الكفاءة الخارجية للجامعات عن طريق ضبط المخرجات والتحقق من جودتها من خلال الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

ومن أبرز مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

1) أنجزت الهيئة متطلبات التقويم الذاتي للمؤسسات والإطار الوطني للمؤهلات والالتزام بمتطلبات الجودة في البرامج والطلبة والإدارة والهيئة التدريسية من بين متطلبات أخرى.

2) عملت الهيئة خلال الثلاث سنوات الماضية على الاستعانة بخبراء من أوروبا وأمريكا وأستراليا، كما اطلعت على نماذج للتقويم والاعتماد وضمان الجودة في عدد من الدول.

3) بدأت عملها التجريبي ومن ثم التقويم المبدئي لآلياتها واستعانت في ذلك بالعديد من الخبراء.

4) إعتماد عدد من البرامج الهندسية في بعض الجامعات من قبل الهيئة الأمريكية لاعتماد برامج الهندسة والتقنية (ABET).

5) إعتماد برامج الإدارة في بعض الجامعات من قبل هيئة الارتقاء بكليات إدارة الأعمال (AACSB).

6) إعتماد برنامج طب الأسنان في بعض الجامعات من قبل هيئة تعليم طب الأسنان في أوروبا (ADEE). وبرنامج الدبلوم التربوي من المنظمة البريطانية للجودة، وبنك الدم من الجمعية الأمريكية لبنوك الدم.

د. إنشاء عمادات أو وكالات للتطوير الأكاديمي في الجامعات، ومن أبرز مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

1) تم إنشاء عمادات ووكالات ووحدات ومكاتب خاصة بالجودة والتطوير.

2) إنشاء علاقات (توأمه) من بعض البرامج الدولية، والتعاون مع جامعات عالمية للاستفادة من تجاربهم في إدارة التعليم العالي وكذلك تجويد العملية التعليمية، (وسيأتي عرضها بشكل مفصل في محور الشراكات الدولية).

هـ. رفع الكفاءة الداخلية للجامعات عن طريق ضمان جودة مدخلات التعليم الجامعي من خلال تطوير اختبارات القبول في الجامعات، والتي يعدها المركز الوطني للقياس والتقويم، ومن أهمها: اختبار القدرات، والاختبار التحصيلي.

1) استخدام نتائج اختبارات القبول ساعد على تقليص نسب الهدر، وتقليص عدد السنوات التي يقضيها الطالب للتخرج، وخفض معدلات الرسوب والتسرب.
2) رصد مواطن الضعف في أداء الطلبة في اختبارات القبول في الجامعات مما يمكن وزارة التربية والتعليم من تطوير مناهج التعليم العام وبيئته التعليمية في الاتجاهات المناسبة.
3) لقيت امتحانات المركز قبولا من مؤسسات التعليم العالي في منطقة الخليج وفي بعض الدول الأجنبية مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.
4) أخذته الوزارة كمؤشر جيد لترشيح الطلبة للابتعاث في برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله للابتعاث الخارجي.

و. دعم مراكز التميز البحثي في الجامعات وتهيئتها للقيام ببرامجها البحثية.

من أبرز مؤشراته حتى نهاية عام 2008 الموافقة على دعم 12 مركزا في التميز البحثي ، والجدول 3 يوضح هذه المراكز.

جدول 3 : مراكز التميز البحثي في الجامعات السعودية

م	إسم المركز	الجامعة
1	مركز التميز البحثي للدراسات البيئية.	الملك عبدالعزيز
2	مركز تميز بحثي في علوم الجينوم الطبي.	الملك عبدالعزيز
3	مركز تميز بحثي في تكرير البترول والبتروكيماويات	الملك فهد
4	مركز تميز بحثي في الطاقة المتجددة.	الملك فهد
5	مركز تميز بحثي في المواد الهندسية.	الملك سعود
6	مركز تميز بحثي في التقنية الحيوية.	الملك سعود
7	مركز تميز بحثي في أبحاث التمور والنخيل.	الملك فيصل
8	مركز التميز البحثي لفقه القضايا المعاصرة (المرحلة 2)	الإمام محمد بن سعود الإسلامية
9	مركز التميز البحثي لتطوير تعليم العلوم والرياضيات (المرحلة 2)	الملك سعود
10	مركز التميز البحثي لهشاشة العظام (المرحلة 2)	الملك عبدالعزيز
11	مركز التميز البحثي لتقنية تحلية المياه (المرحلة 2)	الملك عبدالعزيز
12	مركز التميز البحثي للتآكل (المرحلة 2)	الملك فهد

ز. دعم مشروع الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس والذي شرعت الوزارة في تنفيذه منذ العام الماضي، من أبرز مؤشراته حتى نهاية العام 2008:

1) الاستمرار في تنفيذ المشروع للعام الثاني على التوالي بعد أن شهد المشروع نجاحا أشاد به أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الذين استفادوا من البرامج التدريبية التي أقامها المشروع في مجالات متعددة ترتبط بتطوير طرق التدريس واستخدام التقنيات في التعليم ومواكبة المستجدات العالمية في مجال البحوث ومهارات تنويع مصادر المعلومات.
2) طرحت الوزارة المنافسة بين الجامعات لتقديم البرامج التدريبية. وقد تقدمت الجامعات بماية وثمانين (180) برنامجاً إلى الوزارة، وبعد الانتهاء من التحكيم العلمي والمالي لها تم تمويل (41) برنامجا تدريبياً بتكرار يبلغ مجموعه (174) دورة.
3) زادت نسبة أعضاء هيئة التدريس السعوديين المشاركين في البرامج التدريبية في بعض الجامعات عن العام الماضي بنسبة ملحوظة وصلت إلى 100% في كثير من البرامج.
4) تم تعاقد بعض الجامعات مع مدربين متميزين في جامعات أجنبية ويوضح الجدول التالي أسماء الجامعات وبيوت الخبرة الأجنبية التي استعانت الجامعات بها لتوفير المدربين المؤهلين ضمن المشروع لهذا العام.

جدول 4 : يوضح الجامعات وبيوت الخبرة الأجنبية التي تم التعاقد معها ضمن مشروع تنمية الإبداع والتميز

	اسم الجامعة	الخبرات الأجنبية
1	جامعة الإمام	جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية
		جامعة نيو إنجلند بأستراليا
		جامعة ميلبورن استراليا
		المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج
		مركز ديبونو للتفكير
2	جامعة الملك سعود	مركز التدريس الجامعي بجامعة أوتاوا
		مركز بيجو لتطوير التعليم بجامعة أوبرن
		منظمة POD لشبكة التعليم العالي الأمريكي
		جامعة أوريجن الحكومية بالولايات المتحدة الأمريكية
3	جامعة الملك عبد العزيز	جامعة فرجينا تك ـ الولايات المتحدة الأمريكية
		البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
		جامعة بريستول قسم التعليم المستمر ـ بريطانيا
		مكتب الجودة للجامعات الأسترالية
		جامعة مانشستر ـ بريطانيا
4	جامعة الملك فهد	مركز التدريس الجامعي بجامعة أوتاوا
		جامة يورك بكندا
		جامعة ألينوي بأمريكا
		Tony Bates Associates Ltd, Canada
		جامعة كانسس بأمريكا
5	جامعة طيبة	شركة دوكيوس، بلجيكا

4. محور تنويع مصادر التمويل

ومن أهم إنجازات هذا المحور حتى نهاية عام 2008م:

أ. زيادة الدعم الحكومي؛ حيث عززت حكومة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله دعمها للتعليم العالي بجميع فروعه ومستوياته، ويكفي أن نشير إلى أن ميزانية الوزارة قبل 3 سنوات كانت 325 مليونا، والآن وصلت إلى 10 مليارات، وتخصيص 8 مليارات من فائض ميزانية العامين الماضيين للجامعات والكليات الجديدة.

ب. زادت ميزانية بعض الجامعات خلال السنوات الأربع الماضية أكثر من ثلاثة أضعاف (335%).

ج. زاد معدل الصرف على الوزارة بحوالي 130% خلال السنوات الأربع الماضية، أي بمعدل يزيد عن 32% سنويا القطاعين العام والخاص.

د. تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال معاهد البحوث وإجراءات الدراسات والأبحاث

هـ. تنمية موارد الجامعات الذاتية: استشارات، أوقاف، هبات، كراسي بحث.

5. محور البحث العلمي

ومن أهم إنجازات هذا المحور التركيز على عدة أنماط للبحث العلمي:

أ. البحث العلمي الأساسي

ب. البحوث التعاقدية؛ حيث أنشئت معاهد تركز على البحوث التعاقدية مع مؤسسات وهيئات القطاعين العام والخاص:

1) معهد البحوث بجامعة الملك فهد أنجز عددا من البحوث التعاقدية تفوق قيمتها 400 مليون ريال.

2) معهد الملك عبدالله للبحوث والدراسات الاستشارية أجرى بحوثا ودراسات تعاقدية تفوق قيمتها 250 مليون ريال.

3) معهد البحوث والدراسات بجامعة الملك عبدالعزيز أنجز بحوثا تفوق قيمتها 100 مليون.

ج. الحدائق العلمية، وهو توجه حديث يهدف إلى تنمية اقتصاد المعرفة وردم الفجوة بين الابتكارات العلمية والتطبيقات التجارية، من أهم مؤشراته حتى نهاية عام 2008م:

1) إنشاء (وادي الظهران للتقنية) في جامعة الملك فهد، مساحته 450 ألف متر مربع، ووقعت عقود طويلة المدى مع مجموعة من الشركات العلمية والمحلية.

2) إنشاء (وادي الرياض للتقنية) في جامعة الملك سعود، مساحته مليون متر مربع، وافتتح المشروع، ووقعت عقود مع شركات محلية وأجنبية.

3) أنشأت جامعة الملك عبد العزيز حديقة علمية متطورة ومتكاملة، مهدت لها بإنشاء 4 كراسي بحث في مجالات المحفزات وهشاشة العظام ودراسات الإيدز، والمياه.

د. مراكز التميز: من اللافت للنظر أن الصعوبات التمويلية التي واجهت البحث العلمي في الماضي، لم تمنع حصول عدد كبير من منتسبي جامعاتنا على براءات اختراع سجلت في أميركا واليابان وبعض الدول الأوروبية، وقد كرم خادم الحرمين الشريفين عددا منهم بتقليدهم وسام الملك غبدالعزيز من الدرجتين الممتازة والأولى.

6. برنامج خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للابتعاث الخارجي

ومن أهم إنجازات هذا المحور حتى نهاية عام 2008:

أ. خصصت الدولة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي أكثر من سبعة مليارات ريال للابتعاث للجامعات المرموقة في عدد من الدول منها: الولايات المتحدة الأميركية، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وأسبانيا، وهولندا، وكندا، وأستراليا، ونيوزيلندا، وفرنسا، واليابان، وماليزيا، والصين، والهند وسنغافورة، وكوريا الجنوبية.

ب. تم ابتعاثُ أكثر من 28000 طالبٍ وطالبةٍ خلال السنوات الثلاث الماضية (2005-2007) (1425هـ - 1428 هـ)، ويجري استكمال ابتعاث أكثر من سبعة آلاف وخمسماية طالب وطالبة خلال العام 2008 (1428هـ/1429هـ).

ج. كان عدد المبتعثين 2600 مبتعث في بداية البرنامج عام 2005 (1425هـ)، والآن تجاوز العدد 54 ألف مبتعث ومبتعثة، وما زال البرنامج مستمراً ومدعوماً.

د. يهدف برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث إلى تحقيق نوعية متميزة من مخرجات التعليم العالي العالمية في تخصصات يحتاجها الوطن في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه والزمالات الطبية. أما عن مسارات الابتعاث ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي فهي :

1) مسار الابتعاث للطلبة لدراسة الطب وطب الأسنان والعلوم الصحية.
2) مسار الابتعاث للطلبة لدراسة الهندسة وتقنية المعلومات للدراسات العليا.
3) مسار الابتعاث للطلبة لدراسة القانون والأنظمة والتحكيم للدراسات العليا.
4) مسار الابتعاث للطلبة لدراسة الهندسة لمرحلة البكالوريوس بألمانيا بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون العلمي (DAAD).
5) مسار الابتعاث لذوي الظروف الخاصة (الأيتام) بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.
6) مسار الابتعاث لدراسة تخصصات الطيران المدني بالتعاون مع الهيئة العامة للطيران المدني.
7) مسار الابتعاث لدراسة تخصصات التربية الخاصة بالتعاون مع مؤسسة الأمير سلطان الإنسانية.
8) مسار الابتعاث لدراسة التخصصات الإنسانية بجامعة أكسفورد بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان الأهلية.
9) مسار الابتعاث لدراسة العلوم المالية والسياسية بجامعة ساينس بو الفرنسية.
10) مسار الابتعاث لدراسة الإدارة العامة والسياسة العامة للدراسات العليا بالتعاون مع معهد لي كوان يو بسنغافورة.
11) مسار الابتعاث لدراسة التخصصات السياحية بالتعاون مع الهيئة العليا للسياحة.
12) مسار الابتعاث لدراسة تخصصات الإعاقة بالتعاون مع مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة.

7. محور تحديث التنظيمات الإدارية في التعليم العالي

ومن أهم إنجازات هذا المحور حتى نهاية عام 2008:

أ. وحدة التعليم العالي، حيث صدرت القرارات الخاصة بضم كليات البنات وكليات المعلمين لوزارة التعليم العالي وكذلك تمت إعادة هيكلة البرامج والتخصصات في تلك الكليات، وذلك على النحو التالي:

1) تمت إعادة هيكلة البرامج والتخصصات في أكثر من 100 كلية من كليات البنات ومواءمتها مع احتياجات سوق العمل؛ وكان عدد الأقسام 573 فأصبحت 672 قسماً حيث حُدثت أسماؤها واُستحدثت أقسام جديدة.

2) أما كليات المعلمين فقد أُعيدت هيكلة تخصصاتها بما يتوافق مع احتياجات التنمية وسوق العمل بالتركيز على تخصصات العلوم، والرياضيات، والحاسب الآلي، واللغة الإنجليزية.

3) مؤخراً تم إلحاق 50 كلية صحية ومعهد صحي من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم العالي، ويجري العمل حالياً على تطوير هذه الكليات وإعادة هيكلتها وتحديث أقسامها.

ب. تم إصدار عدد من اللوائح والأنظمة الخاصة بالتعليم العالي، مثل لوائح تتعلق بالأستاذ الجامعي، والطالب، والاختبارات، والبحث العلمي، ومعادلة الشهادات...، ويتم مراجعة هذه اللوائح والأنظمة بشكل دوري لتعكس المستجدات المحلية والدولية.

ج. إعداد الدراسات العلمية المتعلقة بتحسين الكادر الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات تقوم على مبدأ (المكافأة مقابل الأداء)؛ وذلك من أجل تحفيز أساتذة الجامعات وخلق بيئة أكاديمية تنافسية محفزة للإبداع والابتكار والإنتاج تأخذ في حسبانها مجمل متغيرات العملية التعليمية. وقد توجت هذه الدراسات بموافقة مجلس الوزراء الموقر في جلسته في 2008/9/2 (1/9/ 1429هـ)على جملة من الحوافز والبدلات المشجعة لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات.

8. عقد شراكات دولية مع المؤسسات التعليمية العالمية المتميزة

ومن أهم إنجازاته ما يلي حتى نهاية عام 2008م:

أ. إقامة علاقات وشراكات مع بعض البرامج الدولية، والتعاون مع جامعات عالمية للاستفادة من تجاربها في تطوير منظومة التعليم العالي وكذلك تجويد العملية التعليمية، سواء في الجامعات القائمة أو الجامعات الناشئة. وفي هذا الجانب قام معالي وزير التعليم العالي في هذا العام مع وفد يضم عددا من مديري الجامعات بزيارة وزارات وجامعات ومراكز عالمية في فرنسا وبريطانيا وألمانيا وتم توقيع مجموعة من الاتفاقيات. كما عقدت وزارة التعليم العالي عدداً من مذكرات التعاون والبرامج التنفيذية مع الوزارات المقابلة في الدول التالية: الهند، أذربيجان، إيطاليا، جنوب أفريقيا، كوريا، إيران، الصين، الأردن، سوريا، السودان الجزائر، الفيلبين، باكستان، فرنسا، ماليزيا، النمسا، بولندا، تونس، أوزبكستان، روسيا، نيوزيلندا، جمهورية التشيك، أستراليا، سنغافورة، المغرب، أيرلندا، الأرجنتين.

ب. دعمت الوزارة بعض الجامعات في عقد اتفاقيات وشراكات مع عدد من الجامعات ومراكز البحث العالمية؛ فعلى سبيل المثال عقدت جامعة الملك سعود قرابة 54 اتفاقية مع جامعات

ومراكز بحث في فرنسا، وأميركا، وبريطانيا، والهند، والصين، وألمانيا، والسويد، وسنغافورة. كذلك قامت جامعة الملك عبدالعزيز بعقد اتفاقيات حديثة تجاوزت 25 اتفاقية مع جامعات ومراكز بحثية عالمية. كما قامت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بتطوير علاقات تعاونية واستراتيجية مع مؤسسات عالمية ومراكز محلية، وبلغ عدد الاتفاقيات النشطة أكثر من 21 اتفاقية، كما تعاقد المركز الوطني للتعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد مع بيت خبرة عالمي وكانت تجربة ناجحة مع مجموعة متيور الماليزية.

ج. دعم برامج بعض الجامعات في التعاقد مع أساتذة متميزين وعلماء فائزين بجائزة نوبل؛ حيث تقوم الجامعات السعودية باستقطاب الباحثين والأساتذة المتميزين للتدريس فيها والإشراف على طلاب الدراسات العليا؛ فعلى سبيل المثال وقعت جامعت الملك سعود عقود خدمات من 14 عالما من الفائزين بجائزة نوبل، كما استقطبت جامعة الملك فهد للبترول والمعادن مجموعة من الأساتذة الأجانب المتميزين.

د. متابعة ودعم إنشاء المجالس الاستشارية الدولية في بعض الجامعات والتي تقوم فلسفتها على استقطاب الخبرات العالمية المتميزة والإفادة منها في منظومة التطوير في الجامعة. وعلى سبيل المثال فقد قامت جامعتا الملك فهد والملك عبد العزيز بتأسيس (المجلس الاستشاري الدولي) وتم تنظيم عدد من الاجتماعات التشاورية للمجلس.

هـ. العمل على تطوير مشروع الإبداع والتميز لأعضاء هيئة التدريس. لقد شرعت الوزارة في تنفيذ هذا المشروع من العام الماضي من خلال تعاقد بعض الجامعات مع مدربين متميزين في جامعات أجنبية وإيجاد شراكات مع بيوت خبرة دولية لتوفير المدربين المؤهلين ضمن المشروع لهذا العام. فعلى سبيل المثال تعاقدت جامعة الإمام مع جامعة بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأميركية، ومركز ديبونو للتفكير، وجامعة نيو إنجلند بأستراليا. وتعاقدت جامعة الملك سعود مع جامعة أوريجن الحكومية بالولايات المتحدة الأميركية، ومركز التدريس الجامعي بجامعة أوتاوا، ومنظمة POD لشبكة التعليم العالي الأميركي، وتعاقدت جامعة الملك فهد مع جامعة ألينوي في أميركا، وجامعة يورك بكندا، وجامعة كانسس في أميركا.

9. محور التخطيط الاستراتيجي

من أهم إنجازات هذا المحور حتى نهاية عام 2008م:

بادرت وزارة التعليم العالي بإجراء عملية تطوير شاملة كان من أبرزها إعداد خطة طويلة المدى للتعليم الجامعي بالمملكة للارتقاء بجوانبه الإيجابية ومعالجة التحديات الحالية والمستقبلية، في مشروع أطلق عليه «الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية» (آفاق). وقد حدد نطاق عمل المشروع بالتعليم الجامعي،أي الجامعات والكليات الحكومية والأهلية الواقعة تحت مظلة وزارة التعليم العالي مع الأخذ في الاعتبار الموضوعات المشتركة مع الجهات الأخرى ذات العلاقة.

ولقد هدف المشروع إلى إعداد خطة لمدة خمس وعشرين سنة تحدد رؤية التعليم الجامعي بالمملكة ورسالته، واحتياجاته، وأنماطه، ونوعية مخرجاته، وأساليب تمويله، بالإضافة إلى تطوير خطة تنفيذية للسنوات الخمس الأولى، وكذلك وضع آلية لتبني أساليب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي.

ولقد اعتمدت عملية إعداد الخطة على عدة مبادئ أساسية منبثقة من الالتزام بتعاليم الدين الإسلامي، وتحقيق تطلعات وتوجيهات القيادة السياسية التي اهتمت بشتى جوانب التنمية وعلى رأسها قطاع التعليم، وكذلك تحقيق أهداف سياسة التعليم العالي في المملكة، والبناء على ما تم تنفيذه من مبادرات ومنجزات في السنوات الأخيرة في قطاع التعليم الجامعي. وهذه المبادئ هي: التخطيط المبني على الرؤية المستقبلية، والمواءمة للخطط الوطنية الأخرى، والمواكبة مع التوجهات والتجارب العالمية في التعليم العالي، وتوسيع مشاركة ذوي العلاقة وتضمين تطلعاتهم، وبناء ثقافة التخطيط الاستراتيجي في الجامعات، والالتزام بالجودة وضمان تحقيقها.

ولضمان شمولية الاستراتيجية لجميع جوانب التعليم العالي فقد تم توزيعها إلى مسارات ثمانية هي، القبول والاستيعاب، وهيئة التدريس والموظفون والطلبة، والبرامج والمناهج، والبحوث والابتكارات، والحوكمة (التنظيم والإدارة)، والتمويل، وتقنية المعلومات، والبنية التحتية.

الأهداف الاستراتيجية للخطة المستقبلية للتعليم الجامعي:

1. توفير فرص القبول للطلبة المؤهلين للالتحاق بمؤسسات التعليم الجامعي والاستجابة للطلب المتزايد عليها.
2. تلبية المتطلبات المستقبلية لإنتاج المعرفة وحاجات سوق العمل وتنمية المجتمع وزيادة الكفاءة الخارجية.
3. زيادة الكفاءة الداخلية لمؤسسات التعليم الجامعي.
4. تحقيق نسبة متوازنة لأعداد الطلبة إلى هيئة التدريس لتتفق مع المعدل العام للممارسات المثلى العالمية.
5. زيادة نسبة هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه، وتطوير مهاراتهم، وتحفيزهم واستبقاؤهم.
6. الارتقاء بأداء الموظفين وزيادة مؤهلاتهم وتطوير مهاراتهم.
7. زيادة القدرات التنافسية للطلبة وتنمية مهاراتهم وتعزيز جدارتهم.
8. الارتقاء بالمحتوى التعليمي، وأساليب التعليم والتعلم، وأنماط التقويم، مع الابتكار والتنوع فيها.
9. تعزيز جودة البرامج الأكاديمية والحصول على الاعتماد المحلي والعالمي.
10. توفير الأعداد الكافية من الباحثين بما يتناسب مع المعدلات العالمية.
11. التوسع في الإنفاق على البحوث العلمية بما يتناسب مع المعدل العام للممارسات العالمية المثلى.
12. زيادة الطاقة الإنتاجية البحثية والابتكارات، ورفع جودتها.
13. تعزيز منهجية إدارة البحث العلمي وتحقيق التنسيق فيها وتوفير البيئة المحفزة لها.
14. تعزيز المرونة والاستجابة مع المحافظة على المحاسبية المؤسساتية في منظومة التعليم الجامعي.
15. التميز في القيادة والتعاون والشفافية في منظومة التعليم الجامعي.
16. الاستمرار في تقديم تعليم جامعي مجاني وتنويع مصادر التمويل.
17. توفير شبكة اتصال فائقة السرعة ومنخفضة التكلفة بين مؤسسات التعليم الجامعي مرتبطة بالإنترنت.
18. المواءمة والتكامل بين استراتيجيات تقنية المعلومات والأنظمة والتطبيقات التعليمية والبحثية والإدارية في مؤسسات التعليم الجامعي.

19. إنتاج ونشر محتوى معرفي رقمي في كافة المجالات، متاح لمنسوبي التعليم العالي والمجتمع.
20. الاستمرار في تطوير البنى التحتية، وتوفير البيئة المحفزة للعملية التعليمية والبحث العلمي.

سادساً: خلاصة

استعرضت هذه الورقة الاستراتيجية التي اتخذتها الوزارة – بالتنسيق مع الجامعات – في الاستجابة أو التعامل مع المتغيرات والتحديات المختلفة: المحلية والدولية، وما انبثق منها من برامج تطويرية داخل الوزارة وفي مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من الفرص المتاحة وتخفيف الضغوطات. حيث تمت الإفادة من التجارب الدولية في تطوير منظومة التعليم العالي عبر مجموعة من البرامج والإجراءات، والخطط القصيرة المدى والمتوسطة والطويلة.

ويمكن تلخيص استراتيجيه التطوير من خلال مسارين:

- مسار قصير المدى: تم التركيز فيه على القضايا الاستراتيجية الملحة، مثل قضايا القبول والاستيعاب، والمواءمة مع سوق العمل.
- مسار طويل المدى: تم فيه مواصلة الاهتمام بقضايا القبول والمواءمة، بالإضافة إلى القضايا الاستراتيجية الأخرى، مثل: تطوير عناصر البيئة الأكاديمية (البيئة التعليمية – عضو هيئة التدريس – الطالب – الخطط والبرامج التعليمية)، تطوير تعليم الفتاة الجامعي، تعزيز الجودة، برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، مواءمة مخرجات التعليم مع سوق العمل، مشروعات الجامعات الجديدة، تعزيز التعليم العالي الأهلي، تطوير البحث العلمي، تحديث النظم واللوائح والاستفادة المُثلى من التقنية الإدارية في التعليم العالي (تحويل الوزارة والجامعات إلى بيئة ومؤسسات إلكترونية)، الشراكات العالمية والتعاون الدولي، الخطة الاستراتيجية للتعليم الجامعي في المملكة خلال 25 سنة (آفاق).

كما تناولت الورقة مجموعة من المؤسسات والمراكز والهيئات التي انبثقت عن الاستراتيجية التطويرية إضافة إلى البرامج والمبادرات التي تم تنفيذها، مع ذكر مؤشرات قياس الأداء لفعالية هذه البرامج في تطوير منظومة التعليم العالي ورفع مستويات الجودة والتميز فيها.

وقد كان من أهم مؤشرات الإنجاز لهذه الاستراتيجية التطويرية ما يلي:

1. زيادة فرص القبول والاستيعاب في مؤسسات التعليم الجامعي حتى بلغت نسبة 88% من إجمالي خريجي وخريجات المرحلة الثانوية للعام 2008.
2. التوسع في إنشاء عدد من الجامعات الحكومية حتى بلغت (21) جامعة تضم مختلف التخصصات العلمية والهندسية والتطبيقية والطبية والإدارية.
3. التوسع في التعليم العالي الأهلي، حيث بلغ عدد الجامعات الأهلية 7، إضافة إلى 20 كلية أهلية، وجميع التخصصات فيها مرتبطة بسوق العمل واحتياجات التنمية بنسبة 100%.
4. ابتعاث أكثر من خمسين ألف طالب وطالبة في تخصصات ذات ارتباط وثيق بالاحتياجات التنموية وسوق العمل ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي.
5. إنشاء 13 مركزا بحثيا متميزا مي مجالات علمية وهندسية وتقنية متنوعة.

وسوف تستمر الوزارة في عملية التطوير الاستراتيجي والمؤسسي المنظم من خلال ما يلي:

1. الاستمرار في التوسع في التعليم العالي ليغطي كافة مدن ومحافظات المملكة.
2. مواصلة العمل على بناء علاقة قوية مع قطاع المال والأعمال والمؤسسات العلمية والاجتماعية.
3. الإفادة من توجهات العولمة المفيدة، مثل تعزيز مستوى الشفافية، والحوكمة والإدارة الحديثة، وتطوير مؤسسات التعليم العالي وبنيتها التحتية وفقا لأحدث المعايير الدولية.
4. رفع مستوى الجودة والاهتمام بالنوعية من خلال ضمان جودة المدخلات.
5. تعزيز البحث والتطوير والتميز فيها، سواء في داخل الجامعة الواحدة أو عبر الجامعات، وجعل البحث العلمي مرتبطا باحتياجات التنمية الوطنية ومتطلبات السوق.
6. الاستمرار في عقد الشراكات والتحالفات مع مؤسسات التعليم العالي المتميزة عربيا وعالميا.

المراجع

بكري، سعد (2008). **منظومة مجتمع المعرفة في عيون تتأمل وعقول تأمل**. الرياض: جامعة الملك سعود (سلسلة إصدارات برنامج مجتمع المعرفة).

عمار، حامد (2006). نحو رؤية لجامعة المستقبل. مؤتمر **مستقبل التعليم الجامعي: رؤية تنموية**، ج1 ج2 (أبحاث علمية وفعاليات أكاديمية). تحرير وتقديم: ضياء الدين زاهر. الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

القطب، سمير (2008). فلسفة التميز في التعليم الجامعي: تجارب عالمية. **مستقبل التربية العربية**، 50، (14)، 9-226.

وزارة الاقتصاد والتخطيط (2007). الخصائص السكانية والسكنية في المملكة العربية السعودية من **واقع نتائج البحث الديموغرافي في 1428هـ (2007م)**.

وزارة التعليم العالي (2007). **لمحات من تطور التعليم العالي الجامعي من 1424هـ حتى 1428هـ**.

وزارة التعليم العالي (2008). دور وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في دعم البحث العلمي. ورقة عمل مقدمة لمؤتمر «**تخطيط وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية**» 17-20 صفر 1429 هـ - 24-27 فبراير 2008 م.

وزارة التعليم العالي (2009). **المواءمة بين المقبولين والتخصصات المرتبطة بسوق العمل**.

وزارة التعليم العالي (2006). **التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بين الواقع والمأمول**.

وزارة التعليم العالي (2008). **دراسة عن نمو التخصصات في الجامعات لتحقيق المواءمة مع احتياجات سوق العمل**.

وزارة التعليم العالي (2009). **تقرير إنجازات الوزارة خلال العام 1429/1428هـ ضمن خطة العمل المقترحة للسنوات الأربع القادمة (1432/1428هـ)**.

Al-Ohali, M. (2007). Higher Education in Saudi Arabia: Overview & Future Directions. Conference on: *Higher Education in the GCC States: building economies, societies and nations*, Organized by: London Middle East Institute at SOAS

Cooke, Philip (2002). *Knowledge Economies*, Routledge, London, UK.

Frank Levy and Richard J. Murnane (2004). *The New Division of Labor: How Computers Are Creating the Next Job Market*. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lloyd- Ellis, H., & Roberts, J. (2000). *Twin Engines of Growth*. Canadian Institute for Advanced Research, Program in Economic Growth and Policy, Working Paper 143. Toronto.

The World Bank (2002). *Constructing Knowledge Societies: New Challenges for Tertiary Education*. Washington, D. C.